كلمة سعادة الدكتور

**محمد عمر بن عبد الكريم شابرا**

الفائز بجائزة الملك فيصل العالمية

للدراسات الإسلامية لعام 1410 هـ / 1990 م

بسم الله الرحمن الرحيم

نحمده ونصلي على رسوله الكريم وعلى آله وصحبه أجمعين

صاحب السمو الملكي الأمير عبد الله بن عبد العزيز

ولي العهد ونائب رئيس مجلس الوزراء

ورئيس الحرس الوطني

أصحاب السمو

أصحاب الفضيلة والمعالي

أيها الحفل الكريم

أشعر بشرف عظيم لاختياري من قبل مؤسسة الملك فيصل للحصول على هذه الجائزة القيمة لجهودي المتواضعة في مجال النظام النقدي الإسلامي. لذلك فإن أول ما أود القيام به هو أن أحمد الله العلي القدير الذي وهبني التوفيق للكتابة عن هذا النظام، ثم تكرّم علي بشرف هذه الجائزة. ثم أتقدم بالشكر الجزيل لخادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبد العزيز وولي عهده الأمين اللذين توفرت في عهدهما للباحثين التسهيلات المادية لمتابعة أبحاثهم العلمية، كما أتقدم بالشكر لأنجال المغفور له الملك الشهيد فيصل بن عبد العزيز الذين أسسوا جائزة الملك فيصل العالمية لتشجيع الجهود العلمية ذات المستوى الرفيع.

على الرغم من شعوري بسعادة بالغة لاستلام هذه الجائزة القيمة إلا أنني أعترف بأن ما تم إنجازه إلى الآن لتأمين أساس علمي لتنظيم النظام المالي على ضوء التعاليم الإسلامية قليل جدًا وضئيل للغاية مقارنة بما يجب إنجازه بالنظر إلى الأزمة الاقتصادية والمالية وعدم الاستقرار الاجتماعي والسياسي السائد في العالم.

ومن الواضح للجميع في الوقت الحاضر أن النظام الشيوعي قد فشل ويطاح به في كل مكان بثورة عارمة. كما لم ينجح النظام الرأسمالي، فالفقر وفقدان القدرة على إشباع الحاجات موجودان حتى في أغنى الدول الرأسمالية، كما أن عدم المساواة في توزيع الثروة في ازدياد، بالإضافة إلى ذلك فإن هذه الدول والعديد من الدول النامية المتبعة لهذا النظام تعاني من ازدياد عجز الميزانية وزيادة أعباء خدمة الديون وارتفاع معدلات التضخم والبطالة واضطراب أسعار الصرف والفائدة وتقلبات أسعار أسواق الأسهم والسلع والتقلبات غير المرغوبة في مستوى النشاط الاقتصادي، ولقد حدت جميع المؤشرات بالكثيرين إلى الاعتقاد بأن هناك عيبًا جذريًا في هذا النظام.

إلا أن مشكلات الدول الرأسمالية تنبع من أسباب عديدة وأحد هذه الأسباب الجذرية مستوى المعيشة الذي يفوق الإمكانيات، وهذا ما تشجعه النظم المالية القائمة على الفائدة في كلا القطاعين العام والخاص. ونتيجة لذلك تضاعف الضغط على الموارد إلى ما يزيد عن الحد الذي تستطيع اقتصاديات هذه الدول إشباعه، وتوضح هذه الضغوط المفرطة والتقلبات الناجمة عن التوسيط المالي الربوي غير الفعال وغير العادل عددًا من هذه المشاكل. لذا فإن العالم يواجه تحديًا لتصميم نظام مالي جديد يساعد على تحقيق أهداف الإنسانية الغالية ويقلل عدم التوازن وعدم الاستقرار الاقتصادي إلى المعدل الأدنى. وديننا الإسلامي قادر على مجابهة هذا التحدي، فهو يعرض على الإنسانية بديلاً عمليًا للنظم السائدة، والله سبحانه وتعالى يواعدنا في كتابه الكريم عن هذا البديل:

"ولو أن أهل القرى آمنوا واتقوا لفتحنا عليهم بركات من السماء والأرض"

إلا أن هذا التحدي لا يمكن أن يواجه ما لم يبين الاقتصاديون المسلمون علميًا للعالم كيف يستطيع النظام الإسلامي حقًا أن يؤدي إلى حلول البركات من السماء والأرض، وما لم تعمل الحكومات المسلمة على التطبيق الفعلي لتعاليم الدين الإسلامي في نظمها الاقتصادية. وأنا على ثقة بأن التشجيع الذي تمنحه هيئة جائزة الملك فيصل سوف يحفز الكثير من الاقتصاديين على السير قدمًا في هذا الاتجاه والقيام باللازم.